

أثر تأميم قناة السويس وحرب ١٩٥٦ على الأوضاع والاتجاهات الاقتصادية في مصر

أ. د . شريف حسن قاسم

تستند محاور الدراسة على مبحثين أساسيين، المبحث الأول: "أهم معالم الأوضاع والاتجاهات الاقتصادية السائدة في مصر قبيل عام ١٩٥٦"، و ننتاول فيه مجموعة السياسات العامة التي أقرتها حكومة الثورة ؛ ومجموعة الاجراءات التشريعية والتنظيمية التي إتخذت لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي؛ وتقاعس رأس المال المحلي عن القيام بدوره فى التنمية الاقتصادية؛ ثم ندرة رؤوس الأموال الأجنبية فى الاقتصاد المصري قبيل عام ١٩٥٦. والمبحث الثانى ننتاول فيه "أثر تأميم القناة وحرب ١٩٥٦ على الأوضاع والاتجاهات الاقتصادية فى مصر".

أولاً: مجموعة السياسات العامة التى أقرتها حكومة الثورة

- علاج التفاوت فى توزيع الثروة بين المواطنين بغرض تحقيق العدالة الاجتماعية واذابة الفوارق بين الطبقات والقضاء على الظلم الاجتماعى كأمر يسبق جهود التنمية. وكان من أهم خطوات حكومة الثورة فى هذا الشأن اصدار قانون الاصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ لعلاج سوء توزيع الأراضى الزراعية وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر.
- تشجيع الإنتاج الصناعى.
- زيادة الانفاق الحكومى بقصد التخفيف من حدة الموجه الانكماشية .
- التعاون مع القطاع الخاص الوطنى، وتشجيع جذب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج .

أثر تأميم قناة السويس وحرب ١٩٥٦ على الأوضاع في مصر

الاجراءات التشريعية التي اتخذت لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي: .
وتتلخص في التأكيد على إلتزام حكومة الثورة بتشجيع رأس المال الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا على المشاركة بنصيب كبير فى عمليات التنمية الاقتصادية، ومن ثم صدرت مجموعة من الاجراءات التشريعية بغرض تهيئة المناخ القانونى لجذب مزيد من رؤوس الأموال الأجنبية للعمل فى مصر كان منها:

- قانون المناجم والمحاجر الذى صدر فى فبراير ١٩٥٣ ليحل محل القانون(١٣٦) لسنة ١٩٤٨ والذى كانت له آثار مشجعة على المستثمرين الأجانب .
- قانون استثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته التى عملت على جذب رؤوس الأموال الأجنبية للعمل فى مصر.
- استخدام الاعفاءات الضريبية لتشجيع رأس المال المحلى على الاستثمار خاصة فى مجال التصنيع .

أهم الاجراءات التنظيمية لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي:

- وتتلخص فى أن حكومة الثورة انشئت تلك بعض الأجهزة القومية للإشراف على مشروعات التنمية وتهيئة المناخ المناسب لتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، ومن أهم هذه الأجهزة ما يلى :-
- المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى وانشئ عام ١٩٥٢.
 - المجلس الدائم للخدمات العامة.
 - لجنة التخطيط القومى.

تقاعس دور رأس المال المحلي فى التنمية الاقتصادية خلال الفترة:

على الرغم من كل وسائل الاغراء المباشر وغير المباشر التى مارستها حكومة الثورة منذ قيامها وحتى عام ١٩٥٦، فإن جهودها لم تفلح فى إحداث زيادة ذات بال فى معدلات استثمار القطاع الخاص المحلى. ففى الوقت الذى كانت فيه مساهمة رأس المال الوطنى الخاص فى تكوين رأس المال الثابت بكافة صورته قد بلغ متوسطا سنويا ١١٣ مليون جنيه فى السنوات الأخيرة قبل الثورة ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، فقد تدهور هذا المتوسط ليصل الى ٧٧ مليون جنيه سنويا فى السنوات التالية للثورة ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦.

المهم هنا أن نشير الى أن تقاعس الاستثمارات عن التجاوب بالشكل المناسب مع إهتمامات حكومة الثورة بأمر التنمية الجادة كان من العوامل الهامة التى أدت إلى تدهور معدلات الزيادة السنوية لإجمالى الناتج القومى للاقتصاد المصرى، فبينما سجل هذا المعدل ٣,٥% فى المتوسط بين عامى ١٩٤٥-١٩٥٢، هبط الى ٢,٦% بين عامى ١٩٥٣-١٩٥٧، الأمر الذى أدى الى تدهور معدل دخل الفرد بين عامى ١٩٥٣-١٩٥٧.

ندرة رؤوس الأموال الأجنبية فى الاقتصاد المصرى :

على الرغم من أن تلك الفترة قد تميزت بضعف انسياب رؤوس الأموال الأجنبية الى البلدان النامية بشكل عام، نظراً لأن الإتجاهات الرئيسية بالنسبة لحركة رأس المال الدولى كانت تتجه نحو إعادة تعمير أوروبا الغربية بعد الحرب من ناحية، فضلا عن عدم ترحيب البلدان النامية حديثة الاستقلال بالتعامل مجدداً مع رؤوس الاموال الأجنبية، فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية الى مصر قد أظهر انخفاضا بالغاً منذ عام ١٩٣٣ حيث بلغ اجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة حوالى ٨١ مليون جنيه أخذت فى الانخفاض حتى وصلت الى ٣٠ مليون جنيه فى عام ١٩٥٥.

أهم مجالات الاستثمار التقليدية لرؤوس الأموال الأجنبية:

ويلاحظ على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر أنه كان يركز على المجالات التقليدية خلال الفترة قبيـل ١٩٥٦، حيث تركز الجانب الأكبر منه في مجال الزراعة ولم يكن في إطار الانتاج الزراعي المباشر، حيث وجهت النسبة الأكبر من هذه الاستثمارات إلى إنشاء البنوك العقارية التي اقتصر دورها على تقديم القروض لملاك الاراضى.

وبشكل عام فقد تركزت أهم مجالات الاستثمار الأجنبي في بنوك الاقراض العقارية بالاضافة الى بنوك الودائع التي ركزت معظم أعمالها في تلك الأنشطة التي تضمن أكبر نسبة ربح ممكنة فاتجهت لتمويل عمليات التجارة الخارجية دون تمويل الاستثمارات الصناعية والزراعية الجادة.

خطورة الاستثمار الأجنبي في مجال البنوك :

والحقيقة فإن السيطرة الأجنبية التي كانت سائدة في هذا القطاع شكلت منفذا واسعا للسيطرة على النشاط الاقتصادي القومي بصفة عامة بحيث كانت عملية النشاط الاقتصادي المصري تدار من خارج مصر، لذا فكثيرا ما كانت هذه البنوك تستخدم كأده من أدوات الضغط الاقتصادي على مصر.

مجالات استثمار أخرى ذات أرباح وفيرة:

ويضاف الى ما سبق تركيز رأس المال الأجنبي على الاستثمار في مجال شركات البناء، والمرافق العامة نظراً لضخامة الأرباح المرتبطة بحصول هذه الشركات على إمتيازات احتكارية كبيرة. كذلك إتجه الاستثمار الأجنبي الى نوع جديد - بمقاييس ذلك الزمن - هو الاستثمار البترولى في مجالات البحث والتنقيب والتوزيع .

الندرة الواضحة في الاستثمار الأجنبي:

على الرغم من صدور قانون الاستثمار الأجنبي رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ وما تضمنه من إمتيازات وتسهيلات وإعفاءات متعددة بغرض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للعمل في مصر، إلا أن واقع التجربة خلال الفترة ١٩٥٣-١٩٥٦ جاء مخيبا للأمال سواء على المستوى الكمي أو الكيفي .

وفي هذا الخصوص يلاحظ أن عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي التي قدمت لتتمتع بمزايا القانون المشار إليه لم يتجاوز عددها ١٣ مشروعا استثماريا بإجمالى رؤوس أموال بلغت ١,١ مليون جنيها مصريا، كذلك فإن جملة رؤوس الأموال الأجنبية التي دخلت مصر سواء التي خضعت لقانون الاستثمار أو غير الخاضعة له خلال للفترة ١٩٥٣-١٩٥٦ بلغت ٤,٢ مليون جنيه مصرى فقط - خص قطاع البترول منها وحده ٣,٢ مليون جنيه مصري - كما بلغ نصيب قطاع السياحة والفنادق ٣٢٤ ألف جنيه مصري ، وبحيث استأثر هذين القطاعين على ٨٤% من إجمالى تلك الاستثمارات، على حين اتجهت البقية الباقية للقطاع الصناعى للتركيز بشكل كلي على الصناعات الاستهلاكية الخفيفة.

شركة قناة السويس واستنزاف الاقتصاد المصرى:

وبالنسبة لدور شركة قناة السويس العالمية فى التنمية الاقتصادية فى مصر قبيل عام ١٩٥٦ فإنه بالنظر الى توزيع استثمارات هذه الشركة بين مصر والخارج نجد ان ميزانيتها فى نهاية ١٩٥٥ كانت تشير إلى وجود أكثر من ٩٥% من استثماراتها خارج مصر بما يشير بوضوح لمدى الإستنزاف الذى سببه هذا المشروع لموارد الاقتصاد المصرى ذلك ان النسبة العظمى من الأرباح التى حققتها هذه الشركة بفضل إدارة مورد مصري لم تستثمر إلا فى خارج مصر.

أثر تأميم قناة السويس وحرب ١٩٥٦ على الأوضاع في مصر
والخلاصة ان رأس المال الاجنبي كان شحيحاً برغم كل الاغراءات
التشريعية والتنظيمية، مستنزفاً لموارد مصر الى الخارج ، برغم وجود
مجالات رحبه للاستثمارات بالداخل ، لا يعمل الا فى القطاعات المتصلة
بالانتاج الأولى حيث العائد كبير وسريع .

ثانياً: أثر تأميم القناة وحرب ١٩٥٦ على الأوضاع والاتجاهات الاقتصادية
فى مصر

بدأ التفكير فى تأميم قناة السويس بعد إعلان البنك الدولي سحب تمويل
مشروع السد العالي، بعد أن أثبتت كل الدراسات الفنية والهندسية الفائدة
الاقتصادية للمشروع، وذلك كعقاب لسياسة التحرر الاقتصادي والسياسي من
التبعية التي اتبعتها الحكومة المصرية. وجاء رد جمال عبد الناصر قويا
ومفاجئا بإعلانه تأميم شركة قناة السويس العالمية فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ .

وعلى هذا كان التآمر الثلاثي بين فرنسا وانجلترا واسرائيل لشن
عدوان ثلاثي مسلح على مصر، بغرض تأديب ثورتها، وتدمير هذا
النموذج الخطر، والحيلولة دون استشرائه، وأتبع ذلك بفرض حصار
اقتصادي على مصر من الخارج عن طريق تجريد أرصنتها المودعة فى
انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة، ورفضت الحكومة الأمريكية بيع
فائض حاصلاتها الزراعية التي كانت تعتمد عليه مصر فى إستكمال
حاجتها من المواد الغذائية، كما فرضت حصاراً اقتصادياً آخر من الداخل
من خلال إستخدام البنوك الأجنبية فى مصر والتي كانت تسيطر حينئذ
على النسبة العظمى من عمليات الائتمان، وحيث عمدت القوى
الاستعمارية - التي كانت هذه البنوك تعمل وفقاً لما تمليه عليها إرادتها
- للإيعاز لها بعدم تمويل محصول القطن الرئيسي الذى كان يعتمد عليه
الاقتصاد المصري. وذلك على الرغم من أن معظم أنشطة هذه البنوك
كانت تعتمد على أموال المصريين المودعة لديها - الأمر الذى سبب

هزة اقتصادية عنيفة للاقتصاد المصري، ومن ثم فقد كان لا بد من مواجهة حازمة للموقف، فلم تجد حكومة الثورة حرجا من فرض الحراسة في نوفمبر ١٩٥٦ على الممتلكات البريطانية والفرنسية إثر عدوانها المسلح في ١٩٥٦ ، وغير ذلك من نتائج هامة أثرت على أوضاع واتجاهات مصر الاقتصادية فيما بعد .

أهم النتائج التي تترتبت على تأميم قناة السويس وحرب ١٩٥٦ على الأوضاع والاتجاهات الاقتصادية

ويأتي على رأس هذه النتائج ما يلي :

النتيجة الأولى : إتباع حكومة الثورة لسياسة تمصير الممتلكات البريطانية والفرنسية بالإضافة إلى جميع البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية.

النتيجة الثانية : تأكيد الإهتمام بضرورة تحقيق مستوى طموح من التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع الاستثمار الصناعي.

وكانت سياسة الحكومة تعمل في هذا الصدد على ما يلي:

- الإسهام الحكومي المباشر في رأس مال الصناعات.
 - تقديم القروض للمشروعات الصناعية الجديدة.
 - منح تصاريح الاستيراد وتوفير العملات الأجنبية الضرورية لإستيراد المعدات من الخارج.
 - حظر استيراد السلع الأجنبية المنافسة للصناعات المحلية
- الأخيرة في الإنتاج.

كذلك أكدت الحكومة إهتمامها بالتصنيع عن طريق القيام بإنشاء بعض الأجهزة وابتخاذ بعض الإجراءات من أهمها:

أثر تأميم قناة السويس وحرب ١٩٥٦ على الأوضاع في مصر

- إنشاء المؤسسة الاقتصادية كنواه لقيام القطاع العام.
- تنظيم التخطيط القومي.
- إنشاء وزارة الصناعة و صدور قانون تنظيم الصناعة.
- قيام الدولة بالاستثمار في مجال التصنيع الثقيل.

النتيجة الثالثة : ندرة تدفق رأس المال الأجنبي منذ فترة الحرب واتجاه أغلبيته إلى الاستثمار في قطاع البترول .

النتيجة الرابعة : زيادة تدفق المنح والقروض بشروط ميسرة في ظل التأييد العالمي الذي اكتسبته مصر بعد إنتصارها السياسي في معركة ١٩٥٦ .

النتيجة الخامسة : استمرار تخاذل رأس المال المحلي عن المشاركة في التنمية الاقتصادية.

النتيجة السادسة : لجوء حكومة الثورة لسياسة التأميم والتحول الإشتراكي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

ملاحظات ختامية

يمكن أن نشير إلى مجموعة من الملاحظات الأساسية التي خلصنا إليها وذلك على الوجه التالي : -

(١) أن الأهداف السياسية لثورة يوليو ١٩٥٢ قد تداخلت مع أهدافها الاقتصادية ، ذلك أن أهداف الاستقلال والتحرر السياسى لم تكن تتأكد دون الاهتمام بأهداف التحرر الاقتصادي وتحقيق مستوى طموح من التنمية الاقتصادية .

(٢) إن قوى الاستعمار العالمية القديمة كانت تظن هي الأخرى إلى طبيعة العلاقة الأبدية التي تربط بين الاستقلال والتحرر السياسى من ناحية وبين التحرر الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من ناحية أخرى، لذا فكان قرارها ضرب الثورة الوليدة من خلال سحب تمويل مشروع السد العالى.

(٣) إن القرار التاريخى لتأميم شركة قناة السويس العالمية كان ردا طبيعيا على هذه المؤامرة، وكان إعلانا واضحا عن تفهم قيادة ثورة يوليو لمدى الارتباط بين الأهداف السياسية والأهداف الاقتصادية .

(٤) إن مؤامرة العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦، وما واكبها من محاولات للحصار الاقتصادى الذى شاركت فيه المؤسسات الاقتصادية الأجنبية العاملة فى مصر والمرتبطة عضويا بالدول المشاركة فى العدوان قد ترتب عليه إقدام حكومة الثورة على إتباع سياسة التمسير .

(٥) كذلك ترتب على خروج مصر منتصرة سياسيا على قوى العدوان أن أعلنت إصرارها على تحقيق مستوى طموح من التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع الاستثمار الصناعى .

لثر تأميم قناة السويس وحرب ١٩٥٦ على الأوضاع في مصر

٦) كما ترتب على أحداث عام ١٩٥٦ ندرة تدفق الاستثمارات الغربية المباشرة إلى مصر.

٧) كذلك فقد كان للتأييد العالمي الذي اكتسبته حكومة الثورة بعد الانتصار السياسي الذي تحقق في معركة تأميم القناة أكبر الأثر في تدفق المنح والقروض إلى مصر بشكل كبير وبشروط ميسرة.

٨) أن إحجام رؤوس الأموال المحلية عن القيام بدور مناسب في التنمية الاقتصادية على الرغم من الجهود التي بذلتها حكومة الثورة وتشجيعها على قيادة التنمية الاقتصادية قد دفع حكومة الثورة لاتباع سياسة التأميم وحتمية الحل الاشتراكي كطريق للتنمية الاقتصادية.